

جواز كونها مستقلة بقله وهو راي الاخفش ورويه ابو حيان وساقى الاشارة اليه
 قولها وابن اعراب ما كان قد اجريا فيه امران الاول قيده في الكافية بما اذ لم يمت
 فقال وما بالحق ثم في فليس من اعراب يستغنى الله في قاله ابن هشام لم ادر من صحه بان
 منه ادا ملكه اديني ويعرب على التفصيل المذكور وقيل عليه طهر فقلت صحه به الكاتب
 في شجره جازما بان قوله واخترت ما يتلو فعل نيبا احسن من قول الكافية وجعل قول ابن السينا
 ربع والعكس من غير وجه ومن قول سيبك المنظوم فان صدرت بما مضى في السن والايام
 الاعراب اشتمول المضارع المتصل الى الجذر وارجو بانها على الفتح هو على التفصيل المذكور
 من الكافية من اختياره قبل سن واختيار الراء قبل عرب ووجهه على راي العبرين قوله
 وكذلك مثل وغيره ما وان ذكره ابن مالك في التسهيل وضبط بكل اسم ناقص لولا لم يترفع
 الى حين فهو عام من كلام ابن الحاجب بين وبين وبتن وحيان برون وبين قولها والرموز اذ
 اضافة الى الجمل الافعال فنية امور الاول اختار في شرحه التسهيل هذه الاخفش لم يجر وقوع
 المتبادر بوجه وقول ابن الحاجب اخترت بعد الفعل برما يقرب منه الثاني في تعليق ابن هشام
 قولنا اذا تضاف الى الجمل مشروط بان لا تعمله وذلك كما في الشعر العال له قال في
 شرح الكافية اذ اضيف اسم زمان الى اسمية مستقلة وسيمويه نحو قولها اسمها كمنع ذلك
 بعد اذ ان اذ اذا اصلان لكل وانما اضيف اليه لانه اذا كان معناها المصنف فالموضوع لانه وان كان
 معناه الاستقبال فالموضوع لانه في ذلك لا يجرها وهذا الذي اعتمده سيمويه بوجه
 لولا ان في السمع ما جازمها في بوجه ما دون انتهى وقد اختار في شرح التسهيل كما تقدم جمل
 قوله سيمويه واحاب اليع من الابه بانها ما تولف فيه المستقبل من الماضي المحقق وقوله جند
 فاس الزمان فيه بمعنى السماع لزم الاضا فالفعل ايضا وفي قوله اذهب يدي سلم واريه يعني
 علاه بلا تقدير على الابع ورست ولدن بتقدير ان المصدرية ذكرها في الكافية وغيره ما قول
 ابن الحاجب واذا لماض هو الراجح ووردت بعضهم كونها لم تقبل قول روميد كجندت
 اجازة واول ما تزل من الماضي المحقق ووجهه قال ابن هشام وقد يستدل بقوله فرب
 يعلى واد الاعدال فان جعلت مستقبل لفظا ومعنى لكون حرف التثنية عليه وقيل في اذ
 قبله ان يكون منزولا اذ قوله ومنها اذ والمستقل كجندت ويدعى الماضي قوله ولا على
 الذين اذا لو كالتعلم واذا وارجوا اجازة اولها والحق الخو والليل اذ ايفتح اليعم

اذ

اذا هو ي قوله وقد يكون للمغاظة طاهره انما ظرف زمان وهو راي الزجاج واختياره
 وقيل ان كان وهوراي المبرد واختياره ان يصفون وقيل حرف وهو راي الاخفش في اختياره
 ابن مالك قولها لغيره بغير معرف البيت اها والكون فيون اضا فيها الى كرهه بحدودة بئلك جوز
 تاكيد والمصنف في التقيم هناك على جوز ان كرهه وانما لغيره هنا في جميع فتمت في اذ الى الفرق قولها
 وان كرهه فاخضه فيه امور ذكرها الشاطبي الاول لم يسن المراد بالفترا رهل هو يخطف
 او غيره با وواو بغيره او هوها من يعطف با وواو دون ساير الحروف فلما قال
 ايا وكوره باو وتضف او الواو الجوا كان اولى الثاني طاهره انه فيما ليس كذلك بل
 موقوف على السماع صحه به الفارسي سوى سببه وبين كوار المفرد بعد كل كمن طاهر كلام
 التسهيل ايضا انه مقيس الى السجدة ايضا حيث كان الجوز باي اوله ضمير الميم كمن خواتم
 وراي زيد العلم فلما قال انك وراي زيد فضل ولاي زيد وراي عزرا علم ومما تراه في التسهيل
 العموم ايضا السماع ان قوله فاخضه تخفي في الماض في المجرى المعرفه عند وليس بلا مثل
 هو جازم قولها وبالعكس الصفة كما في الما ل قال في الكافية ولم تضف هو صول للكرة ولمصنف
 ما سواها الخيره فمثل الما ل والوصف في البحر وليس كذلك قول **لا لغيره** وان كان شرطاً او متعلماً
 مطلقاً جازماً الكلام احسن قال الشاطبي ثم قوله وبالعكس فغيره لانه في اللغز في الما ل واوله وسبق
 هنا فلوقال وبالعكس كان اولى لان التكره ضد المعرفة ليست لغيره كما في من اقام في سنان
 لم يذكرها التكره الموصوفه وهذا السادى فالواو في نحو حرت باي ويجوز ان التسمية بها لغيره الرجل
 قال في كلاهما لا يخسار الى ذكره اما الثانية فلان لا كفتها عن الاضا فلا تضاف ولذا لا لا تضاف
 على تقدير قولها فان سيمويه لم يذكرها وذكر كونها الاخفش لم يرتض رايه في التسهيل لان السماع بما
 قاله مدم او قادر والقياس على ما عرفت في وقوعه كمن يمتن موصوفتين ضعيفه قولها والرموا اضم
 لدن حجر بما يشتم قوله جازما لا تضاف الا الى المفرد وهو راي ابن الدان والاهج انها تضاف الى الجمل
 الجمل الاسمية والفعلية فيحمل قوله جمل اللفظ والجمل قولها ونصحه يده بها عنهم نذر قال الشاطبي
 هو مقيد بل من مخد وقر انون قلت لكن ينقل بونس في نوادر النصب مع حذف النون كولدن ولدن
 ولدن ولد وولدني احاطها ولدن ولدن ولس قولها وكيف لما استغما ما عدت من الظروف
 تعاضد سيمويه وقال ابن مالك لم تضف احدنا طرف اذ ليست زنا واولها ما وكنتها لما كانت
 تقسم فتوكنتها اي حال كونها سواء كان الاحوال العامة سميت ظرفا لا مضافا في با واول الجازم الجوز